الأمم المتحدة

A/C.4/73/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
26 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد الحقباني (نائب الرئيس) . . . . . (المملكة العربية السعودية)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-18447 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد كيماياه الأب (ليبريا)، تولى السيد الحقباني (المملكة العربية السعودية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (*تابع*)

١ - **السيد الزويمل** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته تستذكر كل من ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام وتؤيد بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل حماية السلام والأمن الدوليين. بيد أنه ينبغي مضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز دور قوات حفظ السلام وولاياتها بغية التصدي للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وكذلك للمنظمات الإرهابية التي تستغل غياب التنمية في بعض البلدان لتصنع لها موطئ قدم في تلك المناطق. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب المملكة العربية السعودية بالإصلاحات التي اقترحها الأمين العام لجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة، وذلك عن تأييدها لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي اقترحها ولإعلان الأمين العام بشأن الالتزامات المشتركة لتحسين عمل قوات حفظ السلام وسلامة أفرادها.

٢ - وأكد أن حكومته عملت لحشد الدعم في المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لتأييد قرارات الأمم المتحدة بشأن بعض القضايا الإقليمية التي يعاني منها الشرق الأوسط. وعملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، رأى أنه ينبغي إعطاء دور أكبر للمنظمات الإقليمية للإسهام في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٣ - وأضاف أن حكومته تعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال مساهمتها المالية في حفظ السلام. وقد تعهدت المملكة العربية السعودية، بوصفها أحد البلدان التي كانت وما زالت من أوائل الدول التي لبت النداءات العالمية للمساعدات الإنسانية العاجلة في الحروب والنزاعات المسلحة في فلسطين ولبنان والصومال وكوسوفو وسوريا، بمبلغ ١٠٠ مليون يورو للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل، فضلا عن توفير الدعم اللوجستي والمعلوماتي بين القوة المشتركة لدول الساحل وقوات التحالف الإسلامي من أجل دعم أمن واستقرار دول الساحل الغربي.

٤ - ومضى يقول إن حكومته، إيمانا منها بأهمية التنمية الاقتصادية المستدامة في وقف النزاعات المحلية والإقليمية، ساهمت في دعم البلدان التي تشهد أزمات مالية، كما أُعلن مؤخرا على سبيل المثال إعفاء الدول الأقل نموا من ديون فاقت ستة مليارات دولار وذلك في إطار تعاون بلده مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خدمةً لقضية الأمن والاستقرار والتنمية.

٥ - **السيدة بالاو – هيرناندیز** (الولايات المتحدة): قالت إن بعثات حفظ السلام أصبحت أكثر فعالية وكفاءة تمشيا مع مبادئ حفظ السلام الخمسة التي حددتها الولايات المتحدة وهي: وجوب تقديم بعثات حفظ السلام الدعم للحلول السياسية؛ تمتعها بتعاون البلد المضيف؛ امتلاكها ولايات واقعية وقابلة للتحقيق؛ أن تكون لديها استراتيجية خروج؛ والتكيف مع التقدم والفشل. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب حكومتها بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي اقترحها الأمين العام.

٦ - ورأت أن حفظ السلام يظل المهمة الأهم للأمم المتحدة فهي من خلاله مسؤولة عن حماية أضعف المدنيين من الخصوم المسلحين وعن إعادة إرساء سيادة القانون في خضم النزاع. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التركيز على تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة، سواء في الميدان أو في المقر، ويجب إدخال تحسينات على الأداء ضمن الإطار العام لخطة إصلاح الأمم المتحدة، أي ضمن إطار ركائز السلام والأمن والإصلاح الإداري. وأكدت أن الولايات المتحدة ما برحت تنادي منذ فترة طويلة بإصلاح عمليات حفظ السلام، كما كانت عليه الحال في القرار التاريخي ٢٤٣٦ (٢٠١٨) الصادر عن مجلس الأمن الذي قدمته بشأن أداء حفظة السلام ومساءلتهم، وأعربت عن ترحيب بلدها بالتزام الأمين العام بوضع سياسة عامة متكاملة للأداء من أجل مساءلة حفظة السلام، تشمل الإعادة إلى الوطن.

٧ - وشددت على أنه ينبغي ألا يكون هناك أي تسامح إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضمن حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. وختمت قائلة إنه رغم الإجراءات المتخذة سابقا بشأن هذه المسألة، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، كأن تكون قرارات النشر مستندة إلى سجل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مجالي الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك أداؤها في عمليات انتشار سابقة.

٨ - **السيدة كوتو** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قالت إن عمليات حفظ السلام هي أكثر أدوات الأمم المتحدة الملموسة من أجل تنفيذ ولايتها المتعلقة بالسلام والأمن. وعلى مدى الـ ٢٠ سنة

الماضية، أنيطت بعمليات الأمم المتحدة سلطة استخدام القوة القاتلة من أجل كفالة حماية المدنيين، من خلال مهام تحقيق الاستقرار وإبطال التهديدات الأمنية. وأضافت قائلة إن ذلك التشكيل الأكثر قوةً زاد من قابلية تطبيق القانون الإنساني الدولي على عمليات حفظ السلام وجعلَها أكثر عرضة لأن تكون طرفا في نزاع مسلح. لقد عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأماكن نفسها مكلفةً بولاية بموجب القانون الإنساني الدولي من أجل العمل بحياد وعدم تحيز واستقلالية لحماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة وإشاعة بيئة تفضي إلى احترام القانون الإنساني الدولي.

٩ - ومضت تقول إنه لما كانت حماية المدنيين هي حجر الزاوية في حفظ السلام، فإنه ينبغي لمبدأ ”عدم إلحاق الضرر“ أن يكون المبدأ التوجيهي الرئيسي. ومفهوم ”المدنيين“ هو حاليا موضع نقاش وفق عدد من وجهات النظر القانونية والعملياتية والسياساتية، لأن العمليات تنفَّذ على مقربة من المدنيين وتتزايد الصعوبة لدى السكان المدنيين في التمييز بين التهديدات. و عندما يستخدم حفظة السلام القوة، يجب أن يكونوا مدركين بالكامل للإطار القانوني المتعلق بحماية المدنيين، ويجب التخطيط لتلك العمليات وفقا لذلك. كما يجب النظر في الخطر المتمثل في أنه يمكن استهداف حفظة السلام، وإن لم يكونوا مشاركين في أعمال قتالية، مما يعرض السكان المحليين لهجمات انتقامية أو أضرار عرَضية.

١٠ - ورأت أنه ينبغي لموارد عمليات حفظ السلام أن تتركز على الأنشطة، سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة، التي يكون فيها حفظة السلام هم الجهة الوحيدة القادرة على توفير الحماية للمجتمعات المحلية أو حيثما يكونون الأقدر على القيام بذلك، حيث لا يمكن لا للمنظمات الإنسانية ولا لمنظمات حقوق الإنسان أن توفر هذه الحماية. إن كامل مجموعة الأصول الموجودة في متناول حفظة السلام، بما فيها الأصول العسكرية، تكتسي أهمية في حماية المدنيين، مع أنه ينبغي للنهُج غير المسلحة أن تكون مكملة للتدخلات المسلحة لا أن تحل محلها.

١١ - واعتبرت أنه ينبغي لولاية حفظ السلام في حماية المدنيين أن تشمل توفير الرعاية الصحية، بما في ذلك التقييمات الطبية، إلى حد يشكل ذلك التزاما بضمان توفير العلاج أو على الأقل الحصول على الرعاية الصحية. وفي القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، توقع مجلس الأمن دورا لبعثات حفظ السلام في تهيئة بيئة آمنة لإيصال الرعاية الصحية. ويمكن لحفظة السلام أن يسهموا إسهاما إيجابيا في توفير الرعاية الصحية بالبحث عن الجرحى والمرضى حتى وإن لم يكونوا هو بأنفسهم أطرافا في النزاع، وبجمعهم وإجلائهم. ويمكن أن يكفلوا ضرب طوق أمني حول المرافق الصحية درءاً لخطر الهجمات؛ والامتناع عن تعكير سير تقديم الخدمات الطبية لدى اتخاذهم إجراءات صارمة عند تفتيش المرافق الصحية خلال عمليات إنفاذ القانون أو تسيير الدوريات؛ وتيسير وصول الوكالات الإنسانية أو حتى تقديم المساعدة الصحية مباشرة في بعض الحالات. وإتماما لتلك المهام، يحتاج حفظة السلام إلى توجيهات واضحة وإلى تعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

١٢ - واستطردت قائلة إنه يجب على الدول والمنظمات الدولية أن تكفل امتثال الأطراف في أي نزاع للقانون الإنساني الدولي، ويجب أن تقوم بخطوات لإعادة هيبة احترام القانون الإنساني الدولي فيما بينها. وتوفر سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة إطارا سليما للتأثير في السلوكيات. وفي ظل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وزيادة التحالفات الأمنية دون الإقليمية المحددة الغرض في أفريقيا، يجب على الدول والمنظمات الدولية أن تكفل تدريب القوات وأفراد الشرطة وتجهيزهم وتزويدهم بالتعليمات على نحو كاف بما يضمن امتثالهم للقانون الإنساني الدولي. وقد أسهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الجهد من خلال تقديم إحاطات سابقة للنشر بشأن القانون الإنساني الدولي وغير ذلك من القضايا إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٥ فرد من حفظة السلام.

١٣ - وأردفت قائلة إن الاحتجاز من قبل حفظة السلام حقيقة واقعة. ومع أن الاحتجاز هو حدث عادي في النزاعات المسلحة ناجم عن استخدام القوة، فهو نادرا ما يشكل ممارسة شائعة لدى التخطيط لعمليات حفظ السلام، كما لا تخصَّص له قدرات مناسبة. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتابع عن قرب جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنقيح الإجراءات العملياتية الموحدة المتعلقة بالاحتجاز وغير ذلك من الإجراءات العملياتية الموحدة المحددة لضمان امتثالها للقواعد الدولية ذات الصلة.

١٤ - وقالت إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستعدة لمواصلة التعاون في أي مبادرة لتخفيف المعاناة الإنسانية خلال النزاعات المسلحة وحالات العنف. وفي هذا السياق، عملت اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وضع توجيهات عملياتية للحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمواقع والمستوطنات

في النزاعات المسلحة. وختمت قائلة إن اللجنة نشرت مؤخرا تقريرا يحدد مصادر التأثير الرسمية وغير الرسمية على القوات المسلحة والجماعات المسلحة، بغية مساعدة الدول وعمليات حفظ السلام على تنفيذ ولاياتها بشكل أفضل أثناء النزاع المسلح.

١٥ - **السيد ألن** (المملكة المتحدة): قال إن حكومته تؤيد الالتزامات المشتركة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المبينة في تقرير الأمين العام بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك السعي إلى إناطة ولايات واضحة ومركَّزة ومتسلسلة وقابلة للتحقيق تحظى بالأولوية؛ وكان الأمين العام قد التزم بكفالة انتهاج التحليل والتخطيط المتكاملين في إطار هذه العملية، ولا سيما في ما يتعلق بتحول البعثات.

١٦ - ومضى يقول إن تحقيق ولايات متسلسلة تحظى بالأولوية يتوقف على التزام الأمين العام بتزويد مجلس الأمن بتوصيات صريحة وواقعية باستخدام نهج على نطاق الأمم المتحدة إزاء النزاعات والنظر في كامل دورة حياة البعثة المعنية. ورأى أن مجلس الأمن يحتاج إلى رؤية واضحة لما يشكل حالة نهائية مستقرة بما فيه الكفاية، وكذلك للنقاط المرجعية والأساليب المستخدمة تمهيدا لقياس تحقيق المنجزات إزاءها. ويتعين وضع هذه النقاط المرجعية قبل ذلك بكثير، ويتعين أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق وقابلة للقياس، وأن تكون مصممة بما يتلاءم خصيصا مع السياق المحدد للبعثة المعنية.

١٧ - واستطرد قائلا إنه نظرا لبدء التقليص التدريجي لبعض عمليات حفظ السلام الأكبر حجما مثل تلك المضطلع بها في دارفور، فإن تناول موضوع تحول البعثات الآن يأتي في وقت مناسب. إن تحقيق عمليات تحول البعثات أفضل وأكثر استدامة يتطلب تحسين التنسيق والتخطيط المشترك والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الحكومة المضيفة، كما يتطلب أن تعمل هياكل الأمم المتحدة لبناء السلام، أي هيكل السلام والأمن والمنظومة الإنمائية، معا على نحو أكثر فعالية خلال دورة حياة البعثة. وينبغي للإصلاحات الهيكلية التي اقترحها الأمين العام أن تقترن بتغيير للسلوك داخل الأمم المتحدة، ومن قبل الدول الأعضاء من أجل تحسين تنسيق التمويل لا لتعزيز عقلية منغلقة في الأمم المتحدة.

١٨ - ورأى أنه يمكن لهذه الإصلاحات أن تحدث في إطار تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707–S/2018/43)، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام. واعتبر أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تشكل منتدى هاما لمناقشة سياسات حفظ السلام، وهي قدمت مشورة سليمة بشأن قضايا من قبيل الاستخبارات في مجال حفظ السلام وأدائه. وينبغي للجنة الخاصة أن تمعن النظر في مسألة عمليات تحول البعثات خلال دورتها المقبلة.

١٩ - **السيدة الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه نظرا لأن عمليات حفظ السلام تُعد من أهم أدوات الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين، ينبغي دعم وتعزيز تنفيذ ولاياتها، لا سيما في ظل تعقد طبيعة النزاعات الحالية وظهور العديد من التحديات. وأعربت عن ترحيب حكومتها بالجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وإعلان الالتزامات المشتركة، وإصلاح حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، لجعلها أكثر فعالية واستجابة للتحديات الحالية ولتكثيف الجهود الجماعية الرامية إلى حل النزاعات الحالية ومنع نشوب نزاعات جديدة.

٢٠ - وأضافت أنه في إطار خدمة قضية إعادة الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، تساهم الإمارات العربية المتحدة عسكريا في مواجهة التطرف والإرهاب وفي التصدي للأزمات الملحة في جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن بلدها هو حليف استراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وعضو نشط في تحالف دعم الشرعية في اليمن، وعضو في التحالف العالمي ضد داعش. وقد ساهم بلدها بمبلغ ٣٠ مليون يورو في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب.

٢١ - وأضافت أن حكومتها تؤيد الحلول السياسية وعمليات الأمم المتحدة الداعمة لها، لا سيما في اليمن وليبيا وسوريا وفلسطين. وأشادت باتفاق السلام التاريخي الموقع أخيرا بين إريتريا وإثيوبيا وأعربت عن الأمل في أن تقوم الدول الأخرى بخطوات مماثلة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

٢٢ - وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة ساعدت في إعادة إعمار البلدان المتضررة من النزاعات من خلال تعزيز سيادة القانون وإعادة الخدمات إلى تلك البلدان من أجل مساعدتها على تجنب عودتها إلى النزاع. وأردفت تقول إن بلدها أصبح من أول الدول المانحة للمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، فقد تبرعت حكومتها لليمن بمبلغ ١,٠٢ مليار دولار منذ بداية عام ٢٠١٨، بما في ذلك مبلغ ٤٦٦,٥ مليون دولار في إطار خطة الأمم المتحدة

للاستجابة الإنسانية لليمن، إلى جانب ١٩٨,٨ مليون دولار في شكل معونة مباشرة.

٢٣ - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يؤديه بلدها في بناء مجتمعات سلمية، يجب تمكين النساء والشباب في المفاوضات على الحلول السياسية. وينبغي للمرأة أن تشارك مشاركة كاملة في جميع مراحل عملية السلام، كما ينبغي دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى زيادة عدد النساء العاملات في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، قالت إن حكومتها وقّعت مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للتعاون في بناء قدرات المرأة العربية في مجالي العمل العسكري وحفظ السلام.

٢٤ - وقالت إن حكومة بلدها تؤكد من جديد التزامها بدعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. ورأت أن من المهم أن تحترم الدول الأعضاء القانون الدولي باعتباره الأساس لتحقيق الاستقرار ومنع الأزمات ووقف انتشار الفوضى في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي محاسبة الدول التي لا تحترم مبادئ حسن الجوار أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتلك التي تؤيد الجماعات المتطرفة أو الإرهابية التي تقوض الجهود الرامية إلى حفظ السلام. واختتمت معربة عن تضامن حكومتها مع حفظة السلام العاملين في بيئات صعبة ومشيدة بذكرى من فقدوا أرواحهم في أداء واجبهم.

٢٥ - **السيد سيمون – ميشيل** (فرنسا): قال إن عمليات حفظ السلام أداة أساسية لحل الصراعات، وإن تزايد تعقيد الأوضاع والتهديدات غير المتكافئة يعني أن عمليات حفظ السلام في شكلها الحالي لم تعد مجدية. لذا يجب على عمليات حفظ السلام أن تتطور من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الجديدة الناشئة يوميا. إن فرنسا، باعتبارها من أوائل الدول التي وقعت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تؤيد تأييدا تاما عزم الأمين العام على الإصلاح، وهي تشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد الإعلان. ويجب تأييد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بهدف تحقيق تحسن مطرد في عمليات حفظ السلام.

٢٦ - وشدد على أهمية تشجيع الحلول السياسية وتعزيز الأمن لحفظة السلام وتحسين الأداء والشراكات وتدعيم حماية المدنيين. ومضى يقول إن فرنسا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وبلدا مساهما بقوات وبتمويل عمليات حفظ السلام وعمليات الدعم، ملتزمة التزاما تاما بالمشاركة في إصلاح ركيزة السلام والأمن. بيد أن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل الجماعي والحاسم وينبغي له أن يؤدي إلى تعزيز الحوار الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وكذلك إلى توثيق الترابط بين المساهمين في التمويل والبلدان المضيفة. وينبغي أيضا بذل الجهود لتحسين أداء القوات من خلال تعزيز تقييم الأداء فضلا عن التدريب، باستخدام المعدات والوسائل المناسبة اللازمة لضمان أمنها. وينبغي كذلك للتدريب أن يضمن السلوك المثالي وتجنُّب جميع أشكال التصرف المشين، لا سيما العنف الجنسي.

٢٧ - ومضى يقول إن فرنسا تعهدت بمواصلة مشاركتها بما يبلغ عديده ٣٠ ٠٠٠ جندي من الذكور والإناث في البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا كل سنة، وشجعت على إقامة شراكة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الضرورية لتعزيز السلام والأمن. فتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال تكثيف دعم عمليات حفظ السلام الأفريقية، أمر بالغ الأهمية يتطلب دعما من الجميع.

٢٨ - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فرصة للمشاركة الجماعية في تحسين العمليات من أجل تحسين تكيفها مع التحديات والتهديدات الأمنية الحالية. وفي هذا الصدد، أوضحت أن الجزائر ترحب بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وبجهود الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن وتشاطره رؤيته بشأن ضرورة التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام.

٢٩ - وأعربت عن ترحيب الجزائر بجهود الأمين العام لترتيب أولويات السياسة في نهجه إزاء تسوية النزاعات. ورأت أن إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يشكل أداة هامة لإعادة تأكيد الالتزام السياسي بحفظ السلام، مسلطة الضوء على أولوية السياسة وعلى ضرورة التصدي للأسباب الجذرية في تسوية النزاعات. ويجب ترجمة هذا الدعم السياسي إلى إجراءات ملموسة من أجل مواجهة التحديات المعاصرة الأشد إلحاحا. ومن الضروري الترويج لثقافة الوقاية وتعزيز القدرات لدى الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة النساء والشباب. فمن شأن هذه التدابير أن تمكِّنهن من الاضطلاع بدور قيادي في الوساطة، وبالتالي إرساء أساس متين للسلام المستدام.

٣٠ - ومضت تقول إنه يجب على عمليات حفظ السلام أن تقترن باستراتيجيات خروج واضحة وبولايات واقعية تشمل عناصر حقوق الإنسان. وتتطلب المراجعة الاستراتيجية الجارية لعمليات حفظ السلام تقييما مستقلا وشفافا لما إذا كانت البعثات قد أنجزت ولاياتها، مع مراعاة خصوصيات كل عملية من عمليات حفظ السلام. واعتبرت أن مناطق النزاع حيث تنتشر قوات حفظ السلام تتسم بخطورة متزايدة، كما سلطت الضوء على المسائل المتعلقة بالإعداد والأداء والقدرات فضلا عن الحاجة الماسة إلى تعزيز التحليل والتخطيط الاستراتيجيين؛ وتحسين التدريب السابق للنشر، ورصد الأداء والمساءلة؛ وتعزيز الإلمام بالحالة وحماية الأفراد والموظفين؛ وإيلاء الأولوية لتوظيف حفظة سلام من النساء.

٣١ - ومضت تقول إن أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها حفظة السلام لا تزال تشكل مصدر قلق شديد لأن تلك الآفة لا تقوِّض فعالية بعثات حفظ السلام فحسب، بل أيضا مصداقية المنظمة ككل. ويجب أن تكون هناك سياسة عدم تسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي، مع التركيز على المنع والإنفاذ والإبلاغ والإجراءات التصحيحية لضمان قدر أكبر من المساءلة.

٣٢ - وأشارت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين لا سيما الاتحاد الأفريقي. وينبغي للجهود التعاونية المشتركة من قبيل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن أن تكون حصيلة المشاورات المتبادلة، والتشاور في عملية صنع القرار، والتحليل المشترك والتخطيط للبعثات، وزيارات التقييم من الطرفين. ولا يزال تعزيز قدرة هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي من خلال توفير تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام أمرا بالغ الأهمية. وعليه، يجب اتخاذ خطوات عملية لضمان تلقي عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن التمويل اللازم من خلال النصبة المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وختمت كلامها قائلة إن وفدها ما زال بشعر بالقلق إزاء تواصُل استهداف حفظة السلام من جانب المعطِّلين والجماعات المسلحة والإرهابيين.

٣٣ - **السيدة سيراتو** (هندوراس): قالت إن من الضروري إجراء إصلاحات من أجل اتباع نُهج أكثر تكاملا ومشتركة بين التخصصات إزاء حفظ السلام بغية التكيف مع طبيعة النزاع المتغيرة. ومن الأساسي توفير الإمداد الكافي بالموارد المناسبة، وبناء القدرات، والتدريب السابق للنشر والمعدات المناسبة لموظفي عمليات حفظ السلام بما يكفل اضطلاعهم بولاياتهم بفعالية.

٣٤ - وأضافت تقول إن هندوراس تؤيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام فهي حيوية لتعزيز ركيزة السلام والأمن من أجل إحراز تقدم نحو الحلول السياسية، وتعزيز الأثر السياسي لعمليات حفظ السلام وتحسين حماية وأمن موظفي حفظ السلام. وأضافت إن وفدها يدعو إلى إيجاد حل عاجل لجميع النزاعات الجارية وإلى تقديم الدعم للسكان المشردين عوض تجريمهم. إن هندوراس ترغب في زيادة وجود قوات حفظ السلام وتنادي في الوقت نفسه بأهمية الدبلوماسية الوقائية في تحقيق السلام المستدام.

٣٥ - ورأت أنه وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن تكون المرأة عنصرا فاعلا في حفظ السلام وبناء السلام. وعليه، فإن حكومتها تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل زيادة عدد الإناث بين ضباط الأركان والمراقبين العسكريين لتبلغ نسبة ١٥ في المائة.

٣٦ - وتابعت قائلة إن السلام والتنمية مترابطان، إذ أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناطق غير مستقرة تمزقها النزاعات. وبالتالي، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، تحقيقاً لهذه الأهداف، أن تعمل معا على إيجاد حلول سلمية للنزاعات، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، مع التحلي في الوقت ذاته بضبط النفس، وتفادي التهديد بالعنف.

٣٧ - **السيد حسني** (السودان): قال إن حكومته قدمت التعازي لأسر حفظة السلام الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم في جميع أنحاء العالم. وهي تؤيد تماما مبادرة الإصلاح الشامل التي أطلقها الأمين العام، لا سيما إصلاح هيكلها للسلام والأمن وإعلان الالتزامات المشتركة.

٣٨ - وفي ما يتعلق بمبدأ موافقة الأطراف في مجال حفظ السلام، أشار إلى أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة) أنشئت عملا باتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (جنوب السودان، الآن) واتفاق ثلاثي مبرم بين السودان وجنوب السودان وإثيوبيا بشأن عناصر القوة الأمنية، التي لا تضم حاليا سوى عنصر عسكري للحفاظ على الاستقرار.

٣٩ - ومضى يقول إن اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ينص على أن تكون لأبيي إدارة مشتركة وشرطة مشتركة ومجلس مشترك من الأطراف في الاتفاق. ومع أن حكومة السودان قدمت قائمة بأسماء الأشخاص المطلوبين لتلك الكيانات، فإن حكومة جنوب السودان لم تقم بذلك. ومع ذلك، فإن عدم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالإدارة المحلية المشتركة من شرطة ومجلس تشريعي وإدارة محلية لا يعني بالضرورة إلغاء الاتفاق، واستبدال الهياكل التي سيتم تشكيلها، بتغيير ولاية القوات الأمنية المؤقتة إلى بعثة لحفظ السلام مكونة من عنصر مدني وشرطي إضافة إلى عنصر عسكري، ما لم يتفق جميع الأطراف في الاتفاق وافقت على تلك التغييرات.

٤٠ - ومضى يقول إنه إذا تعارضت توصيات الأمين العام مع مبدأ موافقة الأطراف، يجب إجراء مشاورات مع الطرف غير الموافق والاستماع إلى وجهة نظره ويجب عدم فرض هذ التوصيات عن طريق مجلس الأمن الي تسوده هو أيضا وجهات نظر متباينة بشأن هذه المسألة. وقد شددت بعض الدول على مبدأ موافقة الأطراف في عمليات حفظ السلام، في حين دعا بعضها الآخر إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن المراجعة الاستراتيجية لولاية القوة الأمنية المؤقتة (S/2017/293) وبالدعوة إلى قوة شرطة وعنصر مدني لمساعدة القوة الأمنية في المهام ذات الطابع المدني والإداري والشرطي والخدمي، لم يأخذ ذلك التقرير في الاعتبار أن تلك المهام قد أوكلت إلى الأطراف في الاتفاق. وعليه، فإن إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة بحيث تتضمن عنصر شرطة وعنصرا مدنيا لا يشكل مجرد انتهاك لمبدأ موافقة الأطراف فحسب؛ بل يُعابر نسفا لاتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١.

٤١ - وأضاف قائلا إن دارفور، في الوقت نفسه، قطع شوطا طويلا نحو التعافي الكامل، كما يتبين من التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الخروج للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد أُنجزت المراحل الأولية والعمل جار على الخروج الكامل للعملية المختلطة في عام ٢٠٢٠ والانتقال إلى بناء السلام. ورأى أن حكومة السودان تفي بجميع مسؤولياتها الوطنية من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام، وتسريع وتيرة التنمية المستدامة، بمساعدة من الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في كل أنحاء العالم. كما أنها تعمل على تيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين، إلى جانب مشاريع إعادة الإعمار والمصالحة والحوار المجتمعي لإشاعة ثقافة السلام والتعايش بين المجتمعات المحلية في دارفور.

٤٢ - ومضى يقول إنه في إطار الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، استضافت حكومته مفاوضات في الخرطوم بين أطراف النزاع في جنوب السودان، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، أفضت إلى اتفاق للسلام بدأ تنفيذه للتو. وتضمَّن الاتفاق بنودا بشأن قوة للحماية الإقليمية تشارك فيها السودان أوغندا بوصفهما ضامنين للاتفاق، لتصبح في نهاية المطاف من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعد التوافق بين رؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في إيغاد.

٤٣ - وقال إن حكومته قادت أيضا مبادرة مشتركة مع الاتحاد الروسي للجمع بين أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى أفضت لتوها إلى اتفاق إطاري وُقع في الخرطوم بين ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات ''أنتي بالاكا''. واعتمد الاتحاد الأفريقي هذه المبادرة السودانية وقدم لها الدعم والتنسيق، ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم في الأشهر المقبلة.

٤٤ - وأردف قائلا إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي رأس الرمح من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، ولكن يجب إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والدبلوماسية من خلال الإنذار المبكر، والوساطة، والمصالحة، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، والحلول السياسية للنزاعات عن طريق التفاوض، تليها إصلاحات قطاع الأمن، ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. وتؤدي أيضا الشراكات مع المنظمات الإقليمية دورا هاما في حفظ السلام، مثل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن.

٤٥ - ورأى أن التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام يمثل أداة للحفاظ على السلام والتنمية ولمنع أي تراجع عن الإنجازات التي تحققت. وفي هذا الصدد، فإن التشكيل المرتقب في عام ٢٠١٩ لإدارة عمليات السلام هو ثمرة عملية الإصلاح الحارية لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، التي لم يكن من الممكن القيام بها لولا الانخراط الإيجابي من قبل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٤٦ - **السيد كازي** (بنغلاديش): قال إن الواقع المتغير باستمرار في المشهد السياسي الدولي وفي حالات النزاع على الأرض يستلزم انباع نهج دائم التطوير إزاء كيفية إصدار وتنفيذ ولايات حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن يفضي الالتزام السياسي المعرب عنه

في الاجتماع الرفيع المستوى للأمين العام بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى نتائج ملموسة في أعمال الهيئات التشريعية والعمليات ذات الصلة داخل المنظمة. ورغم وجود توافق واسع لصالح التشاور والتعاون الثلاثيين، فإنه لم يُنشأ بعد أي هيكل مؤسسي.

٤٧ - ورأى أنه يجب على عمليات التحول نحو أي تغييرات هيكلية في ركيزة السلام والأمن وركيزة الإدارة أن يكون سلسا وينبغي له أن يسعى إلى القضاء على الفجوة القائمة بين السياسات والتنفيذ، في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان. فتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام يتطلب اتباع نهج منسق واستشاري، بإدراج هذه المسألة في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ورأى أن إن نجاح الإطار المتكامل لسياسات الأداء يتوقف على النقاط المرجعية الموضوعية والشفافية. وينبغي النظر إلى الأداء من منظور شامل في سياق ولايات واضحة وقابلة للتحقيق وتخصيص موارد كافية، مع الأخذ في الاعتبار أثر المحاذير على الأداء. ولا يزال كلٌ من التدريب قبل النشر وداخل البعثات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمانة العامة تتسم بأهمية بالغة.

٤٨ - وأردف قائلا إنه ينبغي مراجعة نظام تأهب قدرات حفظ السلام للتأكد من أنه يفي بالغرض، كما ينبغي تحقيق التعهدات الذكية لتيسير توفير عوامل التمكين الحيوية مثل طائرات الهليكوبتر. ورأى أن من المهم أيضا مواصلة وضع سياسة المعلومات الاستخبارية المتعلقة بحفظ السلام بطريقة تشاورية وشاملة للجميع. وأكد أن بنغلاديش تشاطر الهدف المتمثل في زيادة عدد حفظة السلام من الإناث الذين يجرى إيفادهم إلى البعثات، وأن من الضروري الإبقاء على تخصيص موارد في مجال الخبرة الجنسانية في البعثات. ويجب أن يظل نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين ثابتا.

٤٩ - واعتبر أن من الضروري تحسين الإلمام بالحالة ورصد الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام. وتشكل الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني خطة مفيدة في هذا الصدد. ويجب على البعثات أن تخصص موارد كافية من أجل اتباع نهج واع إزاء حماية البيئة. واعتبر أن التركيز على تعميم مراعاة بناء السلام في عمليات حفظ السلام، من خلال التحليل الشامل للنزاعات، أمر مشجع. وينبغي تنفيذ الاقتراح الداعي إلى أن يكون مكتب دعم بناء السلام بمثابة ''مفصل'' يربط بين ركيزة السلام والأمن والركائز الأخرى، ومع أوساط العمل الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بتسلسل وأولوية ولايات حفظ السلام. ويمكن تفادي أخطاء الماضي بالتعلم من تجربة عمليات التحول في بعثات حفظ السلام السابقة.

٥٠ - الموارد أساسية لتحقيق فعالية عمليات حفظ السلام وكفاءتها. بيد أن الاتجاه الحالي لخفض التكاليف أمر مثير للقلق ويمكن أن يعوق بشدة تنفيذ الإصلاحات. لذا يجب على الدول الأعضاء أن تحمل معها إحساسا بالنضج وبالالتزام المشترك إلى مناقشات جدول الأنصبة المقررة للمساهمات في عمليات حفظ السلام داخل اللجنة الخامسة. وختم قائلا إن بنغلاديش على استعداد لزيادة مساهمتها بقوات وبأفراد شرطة ومدنيين وعتاد لعمليات حفظ السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:١٥.